

الغدير

[335] نظرية أبي ذر في الأموال وافى سيدنا أبو ذر كغيره من قرنائه المقتصين أثر الكتاب والسنة يبغى صالح قومه ونجاح أمته، يبغى بهم أن لا يتخلفوا عنهما قيد ذرة، يريد أن ينفي عن الناس البخل الذميم، وأن تكون لضعفاء الأمة لمأظة من منائح الأغنياء، وأن لا يمنعوا حقوقهم التي افترضها الله لهم، وكان نكيره الشديد متوجهاً إلى مغتصبي أموال الفقراء، وإلى أهل الأثرة الذين كانت القناطر المقنطرة من الذهب والفضة منضدة في دورهم، وكانت سيئاتك التبر تقسم بكسرهما بالفؤوس، من دون أن تخرج منها الحقوق المفروضة من أخماس وزكوات، ومن غير إغاثة للملهوفين الذين كان قوتهم السغب، وريهم الظمأ وراحتهم النكد، وعند القوم أموال لهم منكدة لا تنتفع بها العفاة، ولا يستفيد من نماءها المجتمع، ولا يصرف شيئاً منها في الصالح العام، وقد شاء الله سبحانه للذهب والفضة أن تتداول بهما الأيدي، ويتقلبا في وجوه الحرف والمهن والصناعات، فتنتج العامة بهما فأربابهما بالأرباح، والضعفاء بالأجور، والبلاد بالعمران، والأراضي بالإحياء والمعالم والمعارف بالدعاية والنشر، والملا العلمي بالجوامع والكليات والكتب والصحف، والمضطرون بحقوقهما الإلهية واستحکامات تقتضيها الظروف، حتى تكون الأمة سعيدة بما يتسنى لها من تلکم الجهات من السعي وراء مناجحها، ولذلك حرم المولى سبحانه اتخاذ الأواني من الذهب والفضة لئلا يبقيا جامدين يعدوهما أعظم الفوائد وأكثرها المرقومة فيهما المترقبة منهما من الوجوه التي ذكرناها. كان نكير سيدنا أبي ذر موجهاً إلى أمثال من ذكرناهم كمعاوية الذي كان يرفع أبو ذر عقيرته على بابيه كل يوم ويتلو قوله تعالى: الذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم. وكان يرى الأموال تجبى إليه فيقول: جاءت القطار تحمل النار. وكمروان الذي كان إحدى منايح عثمان له خمس أفريقية وهو خمسمائة ألف دينار.
